

* أ.د. عبد الله عبد الرزاق إبراهيم

الحملة الفرنسية على مصر حلقة في التفاف التجاري الدولي

نجحت البرتغال في الوصول إلى رأس الرجاء الصالح في عام ١٤٩٨م والدوران حول القارة الأفريقية بهدف اكتشاف عالم البهار، وبالتالي تحويل التجارة إلى الطريق الجديد، والقضاء على طريق التجارة القديم عبر البحر المتوسط ، وكان أن أدى هذا التحول إلى الدخول في صراع مع دولة سلاطين العماليك في مصر حتى انتهى الصراع بهزيمة العماليك في موقعة ديو البحريقة في عام ١٥٠٩م، مما أدى إلى انهيار دولتهم لتحول معملها الدولة العثمانية التي تزعمت الدفاع عن ديار الإسلام ضد المخططات البرتغالية المبishiّة لغزو الأماكن المقدسة في مكة والمدينة وتدميرها .

وقد قام السلطان العثماني سليم الأول ومن بعده ابنه سليمان بتحويل البحر الأحمر إلى بحيرة إسلامية، ومنع السفن المسيحية من الدخول فيه حفاظاً على المقدسات الإسلامية والعربية . ولما كان طريق التجارة القديم عبر مصر أقصر كثيراً من الطريق حول رأس الرجاء الصالح، فقد حاولت الدول الأوروبية السعي لدى السلطان العثماني لتسهيل مرور تجارتها إلى الهند عبر مصر والبحر الأحمر، ونجحت فرنسا في عام ١٥٣٥ في الحصول على امتياز باحتكار التجارة في المنطقة وحق حماية الرعايا الكاثوليك في أراضي الدولة العثمانية^(١).

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة .

ولما كانت فرنسا إحدى دول البحر المتوسط فقد رأت تجنب المنافسة بين إنجلترا وهولندا، حيث أن كلاً منها كانت تسعى إلى السيطرة على طريق رأس الرجاء الصالح، لذا رأت فرنسا أن تولي كل اهتمامها نحو إحياء الطريق البري عبر مصر والبحر المتوسط، وذلك حتى تتمكن من تحقيق منافسة تجارية مع الدول الأخرى، خاصة هولندا وإنجلترا.

وقد ساعد الموقع الجغرافي فرنسا في السيطرة على الطريق البري مثلاً ساعد الموقع البحري كلاً من هولندا وإنجلترا ومكنتها من التحكم في رأس الرجاء الصالح^(١).

ومنذ أواخر القرن السادس عشر أخذت فرنسا تحتل المكانة التقليدية لكل من البندقية ونابولي، خاصة بعد تحالفها مع السلطان العثماني، وصارت الدولة الأوروبية الأولى ذات النفوذ في البلاط العثماني، وصاحبة حق رعاية الكاثوليك داخل الإمبراطورية العثمانية^(٢).

وكان أن بدأ الصراع منذ ذلك القرن بين الدول الأوروبية من أجل السيطرة ووسط النفوذ ومحاولات التوسيع للحصول على امتيازات من حكام المنطقة، وإحياء الطريق البري الذي يوفر المسافة بين أوروبا والشرق، وقد ازدادت أهمية هذا الطريق بعد الثورة الفرنسية التي أحدثت انقلاباً في العلاقات السياسية في أوروبا كما أنها كانت ضربة قاسمة وجهت للنظم الملكية السائدة. وكان على القوى الأوروبية أن تقف أمام أفكار الثورة التي دكت عروش الملكية. وقد دفع هذا الصراع القوى الأوروبية إلى السيطرة على طرق المواصلات عبر مصر والشرق لضمان الحصول على المواد الخام اللازمة للصناعة، ولتأمين التجارة عبر هذه الطرق، ومن هنا جاء التفكير في ضرب إنجلترا في مستعمراتها في الهند، وكان تاليران وزير الخارجية الفرنسي قد أدرك فوائد المستعمرات للدول الأوروبية، وكانت الحكومة والرأي العام الفرنسي يبليان إلى القيام بعمل حربي حاسم، وغزو إنجلترا في عقر دارها، لكن نابليون أقنع حكومة الإدارة بخطورة ذلك، وأوضح أن غزو مصر لا يقل أهمية وأثراً عن غزو إنجلترا ذاتها، واستجابت حكومة الإدارة لشقتها في عقيريته العسكرية^(٣).

من هنا كانت فكرة الحملة الفرنسية على مصر والتي أصبحت مجرد حلقة في سلسلة الصراع الدولي للسيطرة على طرق المواصلات البرية ولاحتكار طريق التجارة عبر مصر، ومحاولة الحصول على امتيازات من حكام المنطقة للسيطرة على هذا الطريق البري الهام.

وفي هذا السياق نحاول في هذا البحث إلقاء الضوء على عدد من النقاط الأساسية والتي تتمثل في:

أولاً : المحاولات الفرنسية السابقة للحملة للسيطرة على طرق التجارة عبر مصر .

ثانياً : الحملة البريطانية للسيطرة على الطريق البري .

ثالثاً : اشتداد الصراع بين الدولتين أثناء الحملة وبعدها .

رابعاً : الآثار التي ترتب على هذا الصراع حول طرق التجارة البرية .

أولاً : المحاولات الفرنسية السابقة للحملة للسيطرة على طرق التجارة عبر مصر:

أدى تحول التجارة العالمية بين الشرق والغرب عن طريق البحر الأحمر إلى طريق رأس الرجاء الصالح في أواخر القرن الخامس عشر إلى إزالة الضرر البالغ بجمهوريّة البندقية ودولة الماليك في مصر، يضاف إلى ذلك أن الصراع الممتد العنيف بين البندقية والدولة العثمانيّة الفتية التي ابتلعت شرق أوروبا قد أجبر الأولى على الاعتراف بالأمر الواقع أي التفوق العثماني في هذا الجزء من البحر المتوسط^(٥).

ومنذ القرن السادس عشر أقامت جالية فرنسيّة في مصر، وكانت مصر إحدى ركائز الشرق التي أقامت بها الدول الأوروبيّة وكالات تجاريّة، وحصلت الدول الأوروبيّة على امتيازات تجاريّة تسمح للسفن الأوروبيّة على حق تفريغ ركابها ويضائعها فيها^(٦).

وكانت فرنسا أولى الدول التي حصلت على امتياز من السلطان العثماني وذلك بمقتضى اتفاق عقد في عام ١٥٣٥ بين ملك فرنسا فرانسوا الأول وسلطان القسطنطينية. وقد ضمنت هذه المعاهدة لرعايا فرنسا في الدولة العثمانيّة حق الإقامة في الشعور والمدن لأغراض التجارة كما ضمنت سلامتهم وأرواحهم ومتلكاتهم، وحرمة العبادة لهم، وأن يخضعوا في معاملاتهم الشخصية لقضاء القنصل الفرنسي، وألا يدفعوا رسوماً جمركيّة تزيد عن ٣٪ من قيمة التجارة، كما لا يتعرض عمال السلطان لتركات من يموت منهم^(٧).

ولم يلبث أن حصل التجار الإنجليز على امتياز في عام ١٥٨٠، كما حصل الهولنديون أيضاً على امتياز في عام ١٦٦٢ مثل امتياز الفرنسيين. وهذا يوضح أن الدول الأوروبيّة المنافسة كانت تحاول الحصول على امتيازات من الباب العالي حتى لا تتعرض تجارة أي منهم إلى مضائق من الدول الأخرى. ويعطي هذا التنافس أهميّة كبرى للطرق التجارية عبر مصر، خاصة بعد أن أغلق السلطان العثماني البحر الأحمر، وجعله بحيرة إسلاميّة. وكان الهدف من هذه الامتيازات تنشيط التجارة بين الدولة العثمانيّة والدول الأوروبيّة دون أن تعطى للتجار الأجانب أي حق استغلاله على الرعایا المحليّين .

وقد أثار فرنسوا الأول ملك فرنسا استنكار جزء من العالم الإسلامي لأنه أقام علاقات مع الدولة العثمانية رغم أن هذه المعاهدة ليست رسمية، لأن هذه الامتيازات إنما هي إنعامات يمنحها السلطان بصفة مؤقتة، ويجب أن تناول موافقة خلفائه . وفعلا وافق عليها السلطان سليمان القانوني في عام ١٥٦٩ ، وباختصار فإنه منذ المعاهدة بين فرنسا والسلطان العثماني حصلت الدول الأوروبية على امتيازات مماثلة^(٨).

والمعروف أن هذه الامتيازات أعطت الدول الأوروبية حق البيع والشراء في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية، كما تتمتع التجار بإعفاء من غالبية أنواع الضرائب، مع حق ممارسة الشعائر الدينية بحرية^(٩).

وكان النشاط التجاري الأوروبي في مصر في فترة الحكم المملوكي العثماني، خاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، يتعدد تباعاً لمصالح الدول الأوروبية خاصة إنجلترا وفرنسا، وكانت هذه المصالح تمثل في التنافس على احتكار طريق السويس البري، ورغم كشف طريق رأس الرجاء الصالح فإن التجارة لم تتحول عن الطريق البري عبر بربازخ السويس، وظل الإنجليز والفرنسيون يستخدمون هذا الطريق^(١٠).

والواقع أن فرنسا أولتعناية خاصة بإحياء طريق السويس البري منذ أواخر القرن السادس عشر خاصة عندما ألت المستعمرات البرتغالية - وأهمها جزر الهند الشرقية - إلى إسبانيا . وفي هذا الوقت فكر السلطان مراد الثالث (١٥٩٥-١٥٧٤) في توصيل البحر الأحمر بالبحر المتوسط في عام ١٥٨٦ حتى يستطيع الأسطول العثماني الوصول إلى البحر الأحمر ، ومطاردة سفن البرتغال والأسبان في مياه المحيط الهندي^(١١).

لقد أصبح فتح الطريق البري من قواعد الدبلوماسية الفرنسية في القرن السابع عشر، ولاسيما في عهد لويس الرابع عشر وخلفائه ، وسعت فرنسا لدى السلطان العثماني حتى يوافق على فتح الطريق التجاري عبر مصر ، وعندما أسس كوليبر شركه الهند الشرقية الفرنسية في عام ١٦٦٤ لم يكن الغرض احتكار جزء من تجارة إنجلترا فحسب، بل كان الهدف احتكار نقل التجارة الفرنسية مع جزر الهند الشرقية ومدغشقر المارة بطريق رأس الرجاء الصالح^(١٢).

ورغم نشاط شركة الهند الشرقية فإنها لم تستطع أن تركز اهتمام فرنسا على إحياء الطريق البري. وكان فقدان الممتلكات الهندية الفرنسية بعد ذلك بعشرة عام قد بدأ اهتمامات فرنسا بالطريق البري، وتحول هذا إلى تنافس تجاري وعسكري مع إنجلترا^(١٣).

وسوف نحاول تبع محاولات الفرنسيين لإحياء الطريق البري، بل واحتلال مصر إذا لزم الأمر ، ويظهر هذا بشكل جلى من خلال كتب ومذكرات الرحالة والسياسيين والتجار، الذين كان بجهودهم الأثر الأكبر في لفت أنظار الحكومات الفرنسية لأهمية هذا الطريق البري. وجاءت الثورة الفرنسية وما تلاها من أحداث لوضع هذه الأفكار موضع التنفيذ من خلال الحملة الفرنسية التي أصبحت إحدى حلقات التنافس الدولي على طرق المواصلات البرية، بل وفاتها سياسة استعمارية أوربية ليس على مصر فحسب، بل على كل المنطقة العربية باعتبارها شريان الحياة في طرق التجارة العالمية.

أولاً : استمر اهتمام فرنسا بمصر عندما صدر كتاب في عام ١٦٦٥ يحمل عنوان «رحلات مسيو دي تيفينو في المشرق» والذي اشتمل على وصف مصر بدقة فضلاً عن مدنها الرئيسية، والأثار الموجودة بها ، وتفاصيل دقيقة عن الحياة اليومية، والاختلافات الدينية في مصر.

ثانياً : ظهر اهتمام فرنسا بمصر وأثارها وعظمتها عندما قام الفيلسوف الألماني ليبيتز في عام ١٦٧٢ بزيارة إلى باريس لمسلم لويس الرابع عشر مذكرة يقترح فيها بوضوح إرسال جيش لغزو بلاد الفراعنة ويقول «هذا هو أضخم مشروع يمكن تصوره والأكثر سهولة في تنفيذه. إن مصر من بين جميع بقاع العالم هي الأفضل موقعاً من أجل السيطرة على الدنيا وعلى التجار، وال الحال أنها خالية من أي دفاع، ولا تنتظر سوى وصول جيش تحرير لكى تنهض»^{١١٥}.

إن هذه العبارات توضح مدى الاهتمام الذي أولته الدول الغربية لأهمية مصر، ومكانتها في عالم التجارة وذلك في القرن السابع عشر ، ويزداد هذا الاهتمام كلما دخلت أوروبا في صراعات وثورات اجتماعية وسياسية .

وكان ليبيتز يعرف علاقات الدولة العثمانية السيئة مع فرنسا ، لكنه أكد أن مصر منذ قديم الزمن هي أرض العلوم ، وعرى العجزات الطبيعية، ولذا يجب على المسيحيين عدم فقدان هذه الأرض المقدسة التي تربط آسيا بإفريقيا خاصة وأنها تتوسط البحرين الأبيض والأحمر ، وتعد مستودعاً لغلال الشرق ، ومخزناً لكتنوز أوروبا والهند .

ثم عاد هذا الفيلسوف الألماني ليؤكد مرة ثانية أنه بدلاً من الهجوم على هولندا مباشرة، فإنه من الأفضل هزيمتها عن طريق مصر . ذلك لأن هذا المشروع سيؤمن امتلاك الهند وتجارة آسيا والسيطرة على الكون^{١١٦}.

ولم يهتم لويس الرابع عشر بآراء ليبنزن ولا حتى باستقباله أو الرد عليه، بل اكتفى بإخطار أمير المقاطعة الألمانية التي يعيش فيها بأن زمن الحروب الصليبية قد انتهى، ولم يعد يطابق ذوق العصر، وفضل الملك شن الحروب في أوروبا^(١٧).

ثالثاً : في عهد لويس الخامس عشر تحسنت العلاقات بين فرنسا والدولة العثمانية، ولم يحدث أي تطور في مشروع غزو مصر. وحاول لويس الخامس عشر في عام ١٧١٤ تجديد معاهدة الامتيازات التي سبق أن وقعت في عام ١٥٣٥ مع العثمانيين، والتي أعطت لفرنسا حق حماية المسيحيين فيسائر أرجاء الدولة العثمانية. لكن هذا أثار المجلترا التي ظلت تخشى ازدياد النفوذ الفرنسي في الدولة العثمانية مما يهدد طريقها الملاحي عن طريق البحر الأحمر مثلما يهدد مصالحها في الهند^(١٨).

رابعاً : ظل الحال على هذا المنوال حتى جاء لويس السادس عشر فتكررت التداعيات والمحاجج لاحتلال مصر، في الوقت الذي ازداد ضعف الدولة العثمانية بسبب حربها مع النمسا وروسيا^(١٩).

وفي عام ١٧٧٦ قام البارون دي توت بإعداد مذكرة أكد فيها أن مصر مليئة بالثروات ويمكن غزوها بسهولة ، وإذا لم تستول عليها فرنسا فإن المجلترا سوف تفعل ذلك، وتحدث بسهولة عن فتح مصر واحتلالها في مذكراته التي نشرها في أربعة أجزاء في عام ١٧٨٤^(٢٠). وتأثر وزير الخريطة بهذه المذكرة ، وأرسل البارون دي توت إلى مصر، ثم عاد إلى باريس أكثر اقتناعاً من أي وقت مضى ب فكرة مشروعه . لكن انشغال فرنسا في حروب مع المجلترا جعل من الصعب التخلص عن أي جزء من الجيش في هذه الفترة، وتأجلت فكرة احتلال مصر لكن المشروع ظل ماثلاً في أذهان الساسة والمفكرين الفرنسيين .

خامساً : في عام ١٧٨٧ ألف الرحالة فولنى قصة بعنوان «الرحلة في مصر وسوريا» ووصف حالة مصر السيئة ، وحاول أن يصف العلاج لهذه الحالة بخروج المصريين من تحت السيادة العثمانية ودخولهم تحت لواء دولة أخرى تكون صديقة للمصريين وذات حضارة . ونهضة أدبية وعلمية وفنية، حتى تتمكن هذه الدولة من إحياء التراث المصري القديم، والتنقيب عن الآثار المغمورة في الدلتا والصعيد ، وكشف رموز اللغة والكتابة الهيروغليفية .

وهكذا رسم فولنی صورة عن بلاد يطعنها المؤس والأمراض والفرضی ، لكنه تحدث عن التجارة والمکوس والضرائب ، كما تحدث عن تحصینات مينا ، الاسكندرية، وقدم وثيقة فریدة للفرنسیین الذين يحلمن بغزو مصر . وتأکیداً لهذه الرغبة من فولنی فقد ألف الرحالة سافاری أيضاً كتاباً نشره في ١٧٨٥ وتحدث فيه عن خصویة أرض مصر ووفرة غلاتها وسهولة غزوها والاستيلاء عليها ^(٢٢) .

وفي هذا الكتاب الذي حمل اسم « خطابات عن مصر » دعا إلى غزو مصر لأنها ستكون مركز التجارة في العالم ، والجسر الذي يربط أوروبا وأسيا ^(٢٣) .

وعلى العموم فإن كتابات هؤلاء الرحالة كانت مقدمة جوهرية لغزو مصر ، حيث بلغ الضيق بهؤلاء التجار الفرنسيين حداً جعلهم يطالبون بإرسال قوات عسكرية لتأديب المالیک ولتأمين مصالحهم ^(٢٤) .

لقد جمع فولنی كل الآراء التي تدعو فرنسا لاحتلال مصر وليخوها في عدة نقاط :

أ- أن مصر تنتج المحاصيل التي تحتاجها فرنسا كالشعير والأرز والقطن والعنب وقصب السكر وغير ذلك .

ب- أن احتلال مصر سوف يمكن فرنسا من الحصول على السلع القادمة من أفريقيا كالماج والتبغ والرقيق .

ورغم هذه المزايا فقد أشار فولنی إلى أن احتلال مصر سوف يجعل فرنسا تدخل في حروب مع الأتراك والإنجليز والمصريين . ولن تنجح فرنسا في احتلال مصر نظراً لاختلاف الدين والعادات والتقاليد . وطالب فرنسا بأن تركز على تحسين الإنتاج داخل بلادها وتبتعد عن الاستعمار في هذه الفترة .

سادساً : عندما استولى على بلک الكبير على السلطة في مصر عام ١٧٦٨ قام بالقبض على التجار الفرنسيين ، وانسحبوا القنصلية الفرنسية من القاهرة إلى الاسكندرية ومعها غالبية التجار ، وقرر بعضهم البقاء في مصر على مسؤولياتهم . ومن هؤلاء التاجر تشارل ماجالون الذي كان يقوم بعمل القنصل . وقد لعبت هذه الشخصية دوراً حاسماً فيما بعد خاصة بعد قيام الثورة الفرنسية ، وأضعاف الجالية الفرنسية ، وقيام المالیک باحتزازهم ، وكان الفرنسيون يشترون الأسلحة ويتدربون على استخدامها ساعتين يومياً ^(٢٥) .

ونجح ماجالون في عقد ثلات معاهدات مع مصر في يناير ١٧٨٥، الأولى مع مراد بك الذي تعهد بحماية التجارة الفرنسية عند مرورها في مصر، وحدد الضريبة على متاجر الهند بمقدار ٢٪ للوالى على مصر و٤٪ للبيك الحاكم و٣٪ إذا كانت التجارة مصدرة إلى فرنسا. أما المعايدة الثانية فقد وقعتها مع يوسف كساب ملتزم الجمارك العام وفيها تعهد يوسف بعدم زيادة الرسوم على المتاجر الفرنسية وتحصيل ٥٪ من قيمة المتاجر المفرغة في السويس، وكانت المعايدة الثالثة مع الحاج ناصر شديد أحد شيوخ الأعراب (العریان) وفيها تعهد بنقل المتاجر الفرنسية بأمان في طريق الصحراء بين السويس والقاهرة مقابل مبلغ معين عن كل جمل (٢٦).

لكن هذه المعاهدات لم تكن ذات قيمة تذكر لأنها لم تحدث أى تغير في موقف فرنسا تجاه مصر، ولم يتحسين هذا المركز التجارى. وهذا ما جعل المجالية الفرنسية تتخذ خطوة أكثر إيجابية تجاه مصر والطريق البرى.

سابعاً : وفي عام ١٧٩٠ أرسلت المجالية الفرنسية التماساً إلى الجمعية التأسيسية والغرفة التجارية برسيليا ، تطلب فيه فرض حصار بحري على مصر، مما يتبع لفرنسا الاستيلاء على الطريق إلى الهند . وهكذا تحول التجار إلى خبراً، فيخطط الحربية الاستراتيجية ، كما قاموا بتحديد عدد القطع البحرية الازمة لتنفيذ هذا العمل ، لكن لم يصل أى رد لأعضاء هذه المجالية (٢٧).

وفي عام ١٧٩٣ تقدم أعضاء المجالية الفرنسية بالتماس آخر، ولم يكن المطلوب هذه المرة مجرد حصار بحري بل الاحتلال الصريح الواضح. لكن الحكومة الفرنسية لم ترد على هذا التماس أيضاً، ونشط ماجالون وكتب إلى سفير فرنسا في القسطنطينية يقول «أرجوك أيها المواطن لا تتقاعس عن المعاونة في اعطاء مصر لفرنسا ، فهذه هي أجمل الهدايا التي يمكنك منحها لها ، وسيجد الشعب الفرنسي في هذا الكسب موارد هائلة» (٢٨).

وأوضح ماجالون أهمية الطريق التجارى عبر مصر، وقال أنه إذا أصبح الفرنسيون سادة البحر الأحمر فإنهم يستطيعون أن يهددوا مصالح البريطانيين، وأن يطردوهم من الهند. وهكذا خرجت نوايا فرنسا تجاه مصر من حيز التفكير إلى حيز التصريح (٢٩).

ثامناً : لقد وجد ماجالون من يستمع إليه أخيراً، وذلك عندما أصبح تاليران وزيراً للعلاقات الخارجية ، وطلبت منه الحكومة كتابة مذكرة توضيحية عن أوضاع الطريق التجارى

عبر مصر. وقام تاليران بإعداد المذكرة التي اقتبس فيها الكثير من آراء ماجالون، وقدمها إلى حكومة الإدارة في ١٤ فبراير ١٧٩٨ . وكان هذا التقرير دعوة إلى احتلال مصر ، وأشار تاليران في تقريره إلى أن مصر بلاد غنية ، كما أن موقعها الجغرافي يجعل منها المركز التجارى الطبيعي للعالم، فإذا ما قامت فرنسا بتحقيق الاستقرار والأمن بها تتمكن الملاحة المتوجهة إلى الهند من التخلّى عن طريق رأس الرجاء الصالح ^(٣٠).

وأوضح تاليران أن فرنسا سوف تفقد إن آجلاً أو عاجلاً مستعمراتها في أمريكا، وأنه لا يوجد تعويض أفضل من مصر. أنها بلاد يسهل أخذها ، ولن تدخل الإمبراطورية العثمانية في حرب للدفاع عنها لأنها سوف تنهار بعدة مدة لا تزيد عن خمسة عشر عاما. وبالتالي فإن على الجمهورية الفرنسية أن تأخذ منها ما بنيتها . وهو يقصد بذلك أن تكون مصر في أولى الأوليات من هذه الأنقاض. وأقر هذا الغزو هنري لويس الذي أكد أن الغزو واجب تحتمه الشورة الفرنسية، نصيرة حقوق الإنسان، والتي تسعى إلى نقل الحضارة إلى منابعها الأولى في مصر ^(٣١).

تاسعاً : تحمس كل من تاليران ومعه الجنرال نابليون لمشروع غزو مصر، ولم يلبث أن صار هذا المشروع حديث رجال الإدارة والسياسة والصحافة ، كما حاز على تأييد الأوساط الشعبية الفرنسية ، ومن ثم دخل المشروع في دور التنفيذ .

وفي ١٢ أبريل ١٧٩٨ أصدرت حكومة الإدارة قراراً بتشكيل جيش الشرق - تحت قيادة نابليون بونابرت - لغزو مصر ، وأوضحت حكومة الإدارة الأسباب التي دفعتها إلى إرسال حملة على مصر لمعاقبة بقوات العماليك أصحاب السلطة في مصر، كما أشارت إلى الاحتلال البريطاني لرأس الرجاء الصالح والذي يعرقل وصول الفرنسيين إلى الهند ^(٣٢).

وهكذا اتضحت سياسة فرنسا من خلال الرحالة والمفكرين خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، التي كانت تهدف إلى تحويل تجارة فرنسا الشرقية إلى الطريق البري عبر مصر، وذلك لمنافسة التجارة التي ترقى طريق رأس الرجاء الصالح. وقد اتضحت أيضاً أن الحكومة الفرنسية لم تفكر أساساً في تشجيع التجارة مثلاً فكرت في القضاء على نفوذ كل من هولندا وإنجلترا ^(٣٣).

ويختصار فإن فكرة الحملة الفرنسية على مصر، وفكرة السيطرة على طريق التجارة عبر مصر، قد وجدت تأييداً ودعمـاً من كل المفكرين عبر سنوات طويلة. وكلما اشتد الصراع بين

فرنسا والدول الأخرى كلما ازداد الاهتمام بالفكرة، وكانت الثورة الفرنسية وما تلاها من أحداث هي التي أحبت الفكرة وإعادتها إلى الأذهان . وكانت محاولات إنجلترا للسيطرة على هذا الطريق هي التي حفظت على القيام بالحملة^(٣٤).

ثانياً : المحاولات البريطانية للسيطرة على الطريق البري:

من المعروف أن التجار البريطانيين وصلوا إلى مصر متأخرين عن التجار الفرنسيين، وذلك لأن بريطانيا لم تدخل ميدان البحر المتوسط إلا في فترة متأخرة وأن التجار لم يكن لهم اهتمام بالتجارة الأوربية قبل القرن السادس عشر . ولكن حدث بعد اتحاد إنجلترا سياسياً إثر حرب الوردين (١٤٨٥-١٤٥٥) أن أخذت تتطلع إلى الطرق البحرية لزيادة مواردها.

ومع مطلع القرن السادس عشر بدأت السفن الإنجليزية تتاجر على الساحل الأوروبي بل وفي مدخل البحر المتوسط، مما تسبب في إزعاج السفن الأسبانية والفرنسية. لكن بريطانياً أنشأت شركة الهند الشرقية الإنجليزية في ٣١ ديسمبر ١٦٠٠ لاحتكار التجارة الشرقية.

وسوف نحاول فيما يلى إلقاء الأضواء على المحاولات البريطانية للسيطرة على الطريق البري والدخول في منافسة مع الدول الأخرى.

أولاً : في النصف الثاني من القرن السادس عشر تكونت شركة الليفانت، وأدى قيامها إلى بداية علاقات دبلوماسية تجارية مع الدولة العثمانية. وقد حاولت الحكومة الفرنسية عرقلة نشاط هذه الشركة الإنجليزية، ونجحت في ذلك إلى حد ما ، لكن السلطان العثماني اعترف في عام ١٥٨٣ بالسيد وليم هاربون سفيراً لبريطانيا في الأستانة ، وتعد هذه الخطوة بداية مرحلة جديدة من العلاقات البريطانية مع الشرق الأدنى^(٣٥)، وهو الأمر الذي ظهر في الاهتمام البريطاني بتعيين قنصل لها في مصر عام ١٥٨٣، كما أرسلت إنجلترا سفينة محملة بالقصدير والرصاص إلى الاسكندرية.

ثانياً : في عام ١٥٨٧ ظهرت طلائع السفن البريطانية في الاسكندرية، وبدأ التجار الإنجليز يمارسون نشاطهم في مصر رغم فرض رسوم وصلت إلى ١٠٪ على تجارتهم ، وهي بالطبع نسبة أعلى من النسبة التي تدفعها فرنسا، على أن الأصوات الإنجليزية لم تجد الرواج المطلوب في مصر، في حين أخذ التجار الفرنسيون ينظرون بعين الشك والريبة إلى التجار الإنجليز ، وأخذوا يختلقون لهم الدسائس والمكائد عند السلطات المصرية، وهكذا اضطر التجار

الإنجليز إلى مغادرة مصر، كما أغفلت شركة الليفانس الفنصلية الإنجليزية في عام ١٦٠١، وعهدت برعايتها مصالحها إلى القنصل الفرنسي.

ثالثاً : في عام ١٦٩٧ عادت شركة الليفانس نشاطها من جديد، وعيّنت ميلز فليتود قنصلًا للإشراف على مصالحها في مصر، ولكنه وجد معارضة من القنصل الفرنسي هناك، وأيضاً من القنصل الفرنسي في الأستانة، رغم صدور قرار من السلطان في عام ١٦٩٨ بالاعتراف رسمياً بالقنصل الإنجليزي في القاهرة، وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على العداء الدفين الذي كان يكنه القنصل الفرنسي سواء في مصر أو الأستانة لأجل تسلط قنصل إنجليزي، حتى لا تجده فرنسا من ينافسها على طرق المواصلات التي وضعتها في حساباتها منذ القرن السادس عشر . ويفسر هذا الموقف بدايات الصراع والتنافس على الطرق البرية عبر مصر والبحر الأحمر.

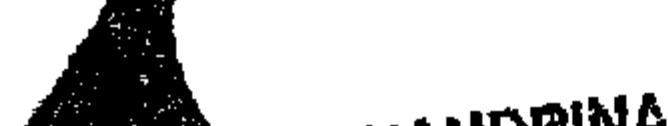
رابعاً : عندما قامت حرب الوراثة الأسبانية (١٧١٤-١٧١٢) حاولت إنجلترا الاستفادة من هذه الحرب بتدعيم نشاطها التجاري، لكن لم يؤثر ذلك على ما حققته فرنسا من مكاسب تجارية وظلت التجارة الإنجليزية ضئيلة وأخذت تتناقص تدريجياً حتى أنه في عام ١٧٥٦ لم يكن في مصر سوى تاجر إنجليزي واحد.

خامساً : عندما قامت حرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٦٣) تركت أثارها على التجارة الإنجليزية التي أخذت في الانحسار. ولكن حدث بعد توقيع معاهدة باريس ١٧٦٣ أن تغير الموقف وأصبحت هذه نقطة تحول في نظر إنجلترا إلى الطريق البري عبر مصر، لأن هذه المعاهدة أطلقت يد إنجلترا في الهند، حيث اقتصر اهتمام الحكومة البريطانية على أصلاح الطرق وأقصرها لنقل الرسائل والتعليمات والمجنود بين الهند وإنجلترا وكانت الرسائل تصل في خلال ثلاثة وستين يوماً أى حوالي ربع المدة للرحلة عن طريق رأس الرجاء الصالح^(٣٦).

سادساً : وفي الربع الأخير من القرن الشامن عشر تجدد اهتمام الإنجليز بمصر وبي طريق السويس البري، وكان السبب في ذلك يعود إلى :-

أ- زيادة أهمية موقع مصر الجغرافي أثناء حرب السنوات السبع باعتبارها حلقة هامة في طريق المواصلات بين بريطانيا والهند، خاصة عند نقل البريد.

ب- استقلال على بك الكبير بمصر عام ١٧٦٩ واحتلال الترب الروسي التركية



(١٧٦٨-١٧٧٤) مما أضعف الدولة العثمانية ، وخشية بريطانيا من وقوع مصر تحت سيطرة دولة قوية مما يؤثر على مصالحها في الهند .

ج- رغبة بعض التجار الإنجليز فتح طريق مباشر بين الهند والسويس، وتشجيع على بك لفتح هذا الطريق ، وإرسال خطاب إلى وارن هسيتنج حاكم البنغال في مارس ١٧٧٥ لعقد اتفاقية للتجارة والملاحة مع حكام الماليك ، خاصة مع محمد أبي الذهب، وتأكيد اتفاقية جيمس بروس عام ١٧٧٣^(٣٧) .

سابعا : لم تكن المجلترا تهتم بالناحية التجارية فحسب، وإنما كان هدفها الوصول إلى المستعمرات . وكان التجار الإنجليز مجرد مغامرين . وقد ظهرت مجموعة من الرحالة والتجار الذين حاولوا تحقيق مكاسب تجارية لإنجليزرا ، ومن هؤلاء الرحالة البريطاني جيمس بروس الذي كان يعمل في قنصليّة المجلترا في الجزائر، وحضر إلى القاهرة في يونيو ١٧٦٨ ولم يجد بها أحدا . وقابل على بك وعقد معه معااهدة ١٧٧٣ أعطت للسفن البريطانية حق الدخول شمالا حتى مرفأ السويس . وبذلك أصبح العلم البريطاني أو الأعلام الأجنبية التي رفقت في البحر الأحمر بعد أن كان بحيرة إسلامية مغلقة في وجه السفن الأجنبية^(٣٨) .

وبعد رحيل على بك نجح بروس في عقد اتفاق مع محمد أبي الذهب في فبراير ١٧٧٥ ، وفي هذا الاتفاق أمكن السماح للسفن الإنجليزية بالقدوم إلى السويس ، وعدم التعرض للتجار الإنجليز بالأذى. هذا فضلا عن تحديد الرسوم الجمركية بحيث لا تزيد عن ٨٪ على التجارة الواردّة إلى السويس، مع فرض خمسين ريالاً إسبانياً كرسم ميناً لكل سفينة^(٣٩) .

ثامنا : لما ازداد نشاط التجار الإنجليز في السويس، تقدم السلطان العثماني في عام ١٧٧٥ بطلب إلى حكومة لندن يطلب فيه منع السفن الإنجليزية من الوصول إلى السويس أو القيام بأي نشاط تجاري هناك. ووافقت حكومة لندن على هذا الطلب بشرط أن تطبق نفس الشروط على سفن الدول الأخرى. ولكن رغم صدور قرارات الحكومة البريطانية فقد ظلت السفن الإنجليزية تصل إلى السويس حتى اضطرت الحكومة البريطانية إلى وقف الاتجار فيما وراء جدة. وهكذا أدت المعارضة العثمانية للسفن الإنجليزية إلى فشل المعاهدات مع الماليك^(٤٠) .

تاسعا : لقد كان هذا النشاط الإنجليزي في مصر سببا في إثارة فرنسا خاصة عند قيام جورج بولدوين بتنظيم خط منتظم من المواصلات بين الهند وبريطانيا ، وبدأت السلطات الإنجليزية في الهند في الاعتماد على طريق البحر الأحمر ومصر^(٤١) .

وأمام قسوة الحكام المالكين عاد النشاط الإنجليزي لمصر بعد عام ١٧٨٥ . لكنه لم يعد تجاريًا بحتا، بل أصبح يحمل الطابع السياسي. ودخلت الحكومة البريطانية نفسها في هذا المجال. وقد أصبحت مصر حلقة من حلقات الصراع العنيف بين فرنسا وإنجلترا حول الهند، فضلاً عن أن مصر خرجت من سياستها الجامدة في علاقاتها مع الدول الأجنبية. وتخلت عن سياساتها العميق، وأصبحت تتأثر بالأحداث الأوروبية الدولية. ولهذا استدعت التاجر البريطاني جورج بولدوين وطلبت منه أن يكتب تقريراً عن النشاط الفرنسي في مصر^(٤٢).

عاشرًا : قدم بولدوين تقريره في عام ١٧٨٥ ونشر هذا التقرير في كتاب بعد ذلك تحت اسم «مذكرات سياسية بخصوص مصر» ، وفي هذا التقرير وجده الأنظار إلى أهمية موقع مصر الجغرافي وحالاتها التجارية وأهميتها بالنسبة لفرنسا ، وما يمكن أن يؤدي إليه احتلال الفرنسيين لها. وقد أدى هذا التقرير إلى ضرورة مواجهة إنجلترا للنشاط الفرنسي في مصر، وعقدت فعلاً معاهدات مع شركة الهند الشرقية وقررت إنجلترا وضع خطة تقوم على أساس إرسال جورج بولدوين إلى مصر ليكون قنصلًا لها، وتكون مهمته التفاوض مع المالك لعقد معاهدة تجارية، وإرسال تقارير عن النشاط الفرنسي في مصر^(٤٣).

وفي عام ١٧٦٨ وصل بولدوين إلى مصر وتقلد مهام منصبه. وحاول عقد معايدة مع القبطان باشا الذي جاء للقضاء على مراد بك، لكن فشلت المفاوضات لأن القبطان باشا عاد إلى بلاده بسبب الحرب الروسية التركية. وعاد مراد بك بجيشه ودخل القاهرة ووقع معايدة مع بولدوين في عام ١٧٩٤ . وقام بولدوين بإرسال هذه المعايدة إلى حكومة لندن ، لكن الحكومة قابلتها بنوع من الفتور وعدم الاهتمام وذلك بسبب خوف بريطانيا من تحول التجارة الفرنسية إلى البحر الأحمر ومصر بعد حرب السنوات السبع، فضلاً عن انشغال بريطانيا وفرنسا في حروب بعد عام ١٧٩٣ وحاجتهما إلى جهود عسكرية لمراقبة مصالحهما في الأستانة، وعلى الطريق البحري حول القارة الأفريقية ، يضاف إلى ذلك تلك الفوضى السائدة في مصر في ظل حكم كل من إبراهيم بك ومراد بك ، وهو الأمر الذي انعكس بشكل واضح على الطرق التجارية^(٤٤).

والجدير بالذكر أن وزير الخارجية البريطانية أمر بإغلاق القنصلية البريطانية في فبراير ١٧٩٣ لأنها تتطلب نفقات تفوق وجودها في مصر ، كما أقيل بولدوين ، الذي استمر رغم

ذلك في مصر ولم يغادرها إلا في أبريل ١٧٩٦، أي قبل وصول الحملة الفرنسية بشهر قليلة^(٤٥).

واستمر بولدوين يعذر بريطانيا من مخططات فرنسا في مصر، لكن دون جدوى، وعاد إلى مصر في عام ١٨٠١ ليكون ضمن الحملة التي جاءت لإخراج الفرنسيين منها^(٤٦).

وهكذا تخلت إنجلترا عن فكرة تقوية نفوذها في مصر، ولم تستمع إلى نداء رجال التجارة والقناصل، حتى فاجأتها فرنسا بتلك الحملة على مصر، وهي التي قتلت دوراً جديداً من أدوار السباق بين إنجلترا وفرنسا حول الفتح والاستعمار منذ القرن السابع عشر، وخلال القرن الثامن عشر، والذي اتّخذ طوراً جديداً بعد الثورة الفرنسية التي قضت على النظام القديم وأعلنت الجمهورية، وكان أن تأليت الدول الأوروبية عليها، ودخلت مع إنجلترا في حرب سجال بعد أن صارت إنجلترا العقبة الكثود بسبب موقعها الجغرافي. ومن ثم فكرت حكومة الإدارة الفرنسية في ميدان آخر يمكن أن تظهر فيه إنجلترا. وكان أفضل ميدان هو ضريها في مستعمراتها في الهند بالاستيلاء على مصر، فكانت الحملة الفرنسية التي تعد فصلاً جديداً من فصول الصراع الدولي على طرق المواصلات البرية^(٤٧).

وفي أبريل ١٧٩٨ قررت حكومة الإدارة غزو مصر، وصدرت التعليمات إلى نابليون بتجهيز الحملة وقادتها. وتضمن البيان سوء معاملة التجار الفرنسيين، كما تعرض للاحتلال البريطاني لرأس الرجاء الصالح، وعرقلة وصول الفرنسيين إلى الهند، وطلبت حكومة الإدارة ضرورة فتح طريق آخر إلى الهند.

وتتلخص المهام التي كلف بها القائد العام لجيش الشرق، في الاستيلاء على مالطة ومصر وطرد الإنجليز من مؤسساتهم في الشرق^(٤٨).

هذه هي الدافع الحقيقية للحملة الفرنسية التي لم تكن سوى مرحلة من مراحل الصراع الدولي على طرق المواصلات، والحصول على امتيازات تجارية وصناعية، أي أن الحملة الفرنسية تدخل في إطار الصراع الإنجلزي الفرنسي، ورغبة فرنسا في السيطرة على طرق التجارة للهند. ومن الواضح أن الحملة الفرنسية على مصر تعد نقطة تحول خطيرة في حياة مصر والشرق العربي كله، حيث أظهرت بشكل قاطع الأهمية الاستراتيجية لهذه البلاد المطلة على البحر المتوسط والواقعة على الطريق الهام المؤدي إلى الهند^(٤٩).

ثالثاً : الحملة واشتداد الصراع بين الدولتين :

خرجت الحملة الفرنسية من مينا طولون يوم ١٩ مايو ١٧٩٨ ، فوصلت إلى جزيرة مالطة، وقامت باحتلالها ، في حين كان الأسطول الإنجليزي يراقبها في البحر المتوسط ، ويرغب في تحطيمها . وبينما الحملة الفرنسية مشغولة في مالطة ، وصل الأسطول الإنجليزي إلى الإسكندرية ليبدأ مرحلة من الصراع حول طرق المواصلات بين الشرق والغرب. ويتمثل هذا الصراع في النقاط الآتية :

أولاً : بعد أن وصل الأسطول الإنجليزي إلى سواحل مصر لم يجد الأسطول الفرنسي، فأقلع الإنجليز للبحث عن الأسطول الفرنسي، وعندما وصل نابليون إلى الإسكندرية اختار منطقة العجمي ، لإزالة الجنود والعتاد والمهامات ليلاً، ولكن عندما علم الأميرال نلسون قائد الأسطول الإنجليزي بقدوم الفرنسيين إلى مصر، عاد إلى سواحلها . وفي أول أغسطس ١٧٩٨ وقعت موقعة أبي قير البحرية وفتحت النيران من الجانبين، وقتل أمير البحر الفرنسي وانفجرت بارجته ، وهكذا قضى على الأسطول الفرنسي بأكمله فيما عدا أربع بوارج اضطرت إلى الانسحاب بسرعة جنوب مالطة. وغنم الإنجليز ست سفن فرنسية. وكانت هذه العملية ضربة قوية أصابت الحملة الفرنسية على مصر، وقضت على وسائل اتصال الحملة بفرنسا ، وأدى هذا إلى انخفاض الروح المعنوية عند الفرنسيين، وخضوع مصر لعملية الحصار البحري وما كان لهذا من أثر على طرق التجارة العالمية^(٥٠).

وفي نفس الوقت رأت حكومة بومباردييه بعد وصول الحملة إلى مصر ضرورة القيام بنشاط واسع النطاق للسيطرة على المراكز الاستراتيجية في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، لمنع أي محاولة فرنسية للوصول إلى الهند من جهة وحماية جهودها الرامية إلى تنشيط التجارة المتبادلة مع سواحل البحر الأحمر والسوابن اليمنية على وجه الخصوص . ولهذا تحركت قوة من الهند بقيادة الكولونييل جون موراي واتجهت نحو المدخل الجنوبي للبحر الأحمر واحتلت جزيرة ميون أو بريم الواقعة في أضيق نقطة في بوغاز باب المندب، وذلك في اليوم الثالث من مايو ١٧٩٨ وظلت حتى أوائل سبتمبر من نفس العام^(٥١).

ثانياً : عندما تحطم الأسطول الفرنسي في مياه أبي قير بفضل التفوق البريطاني، تشجعت كل من الدولة العثمانية وشعب مصر على التصدي لهذه الحملة، رغم المبادئ، التي أعلنتها نابليون وأنه جاء لتأديب المالك وثار المصريون ثورتهم الأولى رغم مجهودات الفرنسيين في

التقرب منهم وتحركت ثورة المصريين بشكل تلقائي وبدون تنظيم، لكنهم بسرعة تجمعوا أمام الأزهر ، حيث بدأ الصدام مع القوات الفرنسية .

وساعدت الدماء التي سالت في المعركة على زيادة الحماسة ، فانتشرت الثورة وامتدت إلى الأقاليم وفي الإسكندرية ورشيد والبحيرة، وكانت المقاومة التي لقيتها الحملة الفرنسية في الصعيد لا تقل في ضراوتها عن تلك المقاومة التي واجهتها في الدلتا. وكان أن نجح الثوار نتيجة انهيار الروح المعنوية للفرنسيين ، بعد أن حطم الإنجليز أسطولهم في مياه أبي قير.

ثالثا : تشجعت الدولة العثمانية لإخراج الحملة من مصر ، وأحس نابليون أنه لابد من مواجهة هذا الخطر في الشام قبل أن يصل إلى مصر خاصة وأن الإنجليز شاركوا العثمانيين في هذا التحرك الذي امتد إلى العريش، فكان قرار نابليون القيام بحملته على سوريا. وبعد معركة العريش التي انهزمت فيها القوات العثمانية استولى الفرنسيون على غزة والرملة وبافا، التي شهدت أسر ثلاثة آلاف أسير عثماني وقتلهم رميا بالرصاص مما أثار حمية المحامية العثمانية في عكا ، فاستبسلت في الدفاع عن عكا وساعد أحمد باشا الجزار في الدفاع عن مدينة عكا وجود الأسطول الإنجليزي بقيادة السير سيدنى سميث أمام المينا ، ومنع وصول مدافع الحصار إلى الفرنسيين بطريق البحر، بل إن الأسطول الإنجليزي كان قد أسر السفن الفرنسية التي حملت المدفعية والذخائر واتجهت بها جنوب سواحل سوريا ، وسلمها إلى أحمد باشا الجزار الذي دفع بها عن عكا أمام الفرنسيين، وأمام فشل نابليون في حصار عكا اضطر إلى العودة إلى مصر وبعد أن فقد ما يزيد عن ألفي قتيل وألف رجل ماتوا بالأمراض فضلا عن حوالي ٢٥٠٠ جريح .

وهكذا عاد نابليون مهزوما بعد مائة وخمسة وعشرين يوما ليواجه المقاومة المصرية في الصعيد والدلتا ، وكانت تهدد أمن القوات الفرنسية هذا في الوقت الذي نزلت قوات عثمانية في منطقة أبي قير في شهر يونيو ١٧٩٩ واحتلت قلعة أبي قير لاتخاذها قاعدة لهم ضد الفرنسيين ، لكن نابليون هاجم هذه القوة وهزمها ، مما زاد من شعور المصريين بالعداء ولم يلبث أن اضطر نابليون إلى العودة إلى أوروبا بسبب الاضطرابات هناك وهزيمة الجيوش الفرنسية في كل من إيطاليا والنمسا . وقد ترك نابليون مصر يوم ٢٢ أغسطس ١٧٩٩ ومعه عدد من كبار الضباط (٥٢).

رابعا: في عهد كليبر - خليفة نابليون في مصر - قامت ثورة القاهرة الثانية، مما اضطره إلى

الاتصال بالدولة العثمانية من أجل التفاوض والصلح الذي انتهى باتفاقية العريش في ٢٤ يناير ١٨٠٠ . وتقدمت الحكومة العثمانية لاستلام القاهرة لكن بريطانيا أعلنت رسمياً عدم موافقتها على اتفاقية العريش لأنها ترى ضرورة الاستسلام دون قيد أو شرط بالنسبة للحملة الفرنسية . وأعلنت إنجلترا أنها سوف تضبط في البحر الأحمر كل سفينة تحمل جنوداً فرنسيين، وتعتبر من عليها أسرى حرب. وأمام هذا الوضع تقدمت قوة عثمانية إلى القاهرة لكن المدفعية الفرنسية أوقعت بالقوات العثمانية خسائر جسيمة ، واضطر العثمانيون إلى الانسحاب من موقعه عين شمس التي كانت الشرارة التي أشعلت ثورة القاهرة الثانية وما تلاها من أحداث ذلك أنها كانت أقوى من ثورة القاهرة الأولى نتيجة انضمام بعض العثمانيين والماليك ، واستمرت هذه الثورة ثلاثة وثلاثين يوماً . وفي صبيحة يوم ١٤ يونيو ١٨٠٠ ذهب كليبر إلى الروضة لاستعراض كتيبة الأروام التي جندتها الفرنسيون، وفجأة اقترب منه أحد الشبان ، وأخرج خنجراً وطعن به كليبر الذي سقط مضرجاً بدمائه وأسلم الروح^(٥٣).

خامساً : وكان أن تولى الجنرال مينو قيادة الحملة الفرنسية في مصر ، ولكنه لم يكن ذا كفاءة عسكرية كبيرة، وبالتالي فإنه رتب الأمور على أساس إبقاء الاحتلال الفرنسي في مصر، وقيام مشروعات اقتصادية من موارد مصر. لكن الوقت كان ضيقاً إذ جاءت قوات عثمانية وبريطانية إلى مصر لمحاربة الفرنسيين وإخراجهم بقوة السلاح من مصر . وتحت ضغط الإنجلiz اضطر مينو إلى قبول الرحيل عن مصر بعد أن بدأت القوات العثمانية والإنجليزية في الزحف جنوباً نحو القاهرة التي احتلها العثمانيون والإنجليز .

وفي ٢٣ يونيو ١٨٠١ بدأ التفاوض بين الفرنسيين والعثمانيين والإنجليز على أساس جلاء الفرنسيين عن البلاد. وبعد مفاوضات امتدت لمدة أربعة أيام تم الاتفاق على جلاء القوات الفرنسية عن مصر على أساس انسحاب القوات الفرنسية في مدة لا تتجاوز خمسين يوماً على نفقة الحلفاء وتم توقيع الاتفاق في ٢٧ يونيو ١٨٠١ ، وخرجت الحملة بعد ثلاث سنوات . وكان خروجها من مصر بفضل الجهد الضخم الذي بذلتها إنجلترا في محاولاتها للحفاظ على طرق المواصلات البرية إلى الهند. وبالتالي فإن الحملة الفرنسية لفت أنظار العالم إلى أهمية موقع مصر الجغرافي، وشتاد الصراع الدولي على هذه الطرق، خاصة بعد

رحيل الحملة . ولم يكن الإنجليز يهتمون بجلاء الفرنسيين عن مصر قدر اهتمامهم بمنعهم من تهديد المصالح البريطانية في الشرق وكان أن فرست المجلترا حصاراً على سواحل مصر^(٥٤) .

سادساً : بعد رحيل الحملة سادت مصر فترة من الصراعات الداخلية بين المالك والشماميين والمصريين . وكانت الحملة قد لفتت الأنظار إلى أهمية مصر في المجالات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والمعنوية ، فظهرت على أنها مركز هام، ونقطة اتصال بين البحر المتوسط والبحر الأحمر، وطريق رئيسى يصل أوروبا بالشرق الأقصى، هذا إلى أن مصر ظهرت على أنها سوق توزيع له قيمة بالنسبة لتصريف المنتجات الأوروبية ، ومنطقة إنتاج مواد خام تحتاج إليها الصناعات الأوروبية. وبعد رحيل الحملة أخذت كل من الدولتين المجلترا وفرنسا في التفكير في العودة إلى مصر . ورغم جلاء الفرنسيين عن مصر عام ١٨٠١ فقد ظلت رغبتهم في العودة إليها والتحكم في طريق البحر الأحمر شديدة، وأوفد نابليون الكولونيل سبتيانى إلى مصر للتعرف على البريطانيين ولدراسة الأوضاع الجديدة هناك في نهاية عام ١٨٠٢ م . وظل نابليون حتى نهاية حياته السياسية مهتماً بمصر ، وبالطريق الموصل للشرق عبر البحر الأحمر، كما كان يرسل مبعوثه لجمع البيانات والمعلومات الهامة. لعرقلة مصالح ومساعي أعدائه البريطانيين في هذه المناطق^(٥٥) .

وحاولت كل من المجلترا وفرنسا عن حليف قوي يضمن لها العودة، فتحالف الإنجليز مع زعيم المالك الألفي، وتحالف الفرنسيون مع خصمه البرديسي بك. لكن الأمور آلت في عام ١٨٠٥ إلى محمد على الذي حاول الفرنسيون والإنجليز التقرب منه. ولما أظهر تعاوناً مع فرنسا أرسلت المجلترا حملة فريزر عام ١٨٠٧ لمساعدة زعيم المالك الألفي بك لتقلد السلطة، ولكنه كان قد مات قبل وصول الحملة الإنجليزية التي منيت بالفشل نتيجة المقاومة الشعبية المصرية في رشيد مما أجبرها على الرحيل. ورغم هزيمة حملة فريزر فإن بريطانياً كان لها السيادة البحرية في البحر المتوسط حيث احتل الإنجليز جبل طارق عام ١٧٠٤ واحتلوا جزيرة مالطة عام ١٨٠٧ وضموها إلى مستعمراتهم أثناء انعقاد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥^(٥٦) .

أما في مصر فقد واصل محمد على سياساته الرامية إلى التحالف مع فرنسا، وهو ما أزعج المجلترا التي وقفت له بالمرصاد في كل توسعاته ، سواء في الجزيرة العربية، أو في الشام أو في الخليج العربي. ولما أحس بخطورة تحركاته على مصالحها وطرقها التجارية ، خاصة بعد احتلال عدن عام ١٨٣٩ ، قامت باجبار محمد على على قبول معاهدة لندن ١٨٤٠ وهي التي

قلصت كل جهوده ، وحرمه من كل انتصاره، وجعلته حاكما على مصر فقط . كل هذا من أجل الحفاظ على طرق المواصلات التي أبرزت الحملة الفرنسية أهميتها بالنسبة لطرق المواصلات إلى الهند^(٥٧).

سابعا : كانت الحملة فاتحة الصراع على مصر، وظهرت أهميتها بعد رحيلها -في عهد عباس حلمي الأول (١٨٤٨-١٨٥٤) - حيث نجح الإنجليز خلال فترة حكمه في التفوق على فرنسا، خاصة عندما توطدت الصداقة بينه وبين قنصل بريطانيا العام في مصر وهو شارل مري وحصلت بريطانيا على موافقة لإنشاء سكة حديدية في مصر لخدمة المصالح البريطانية ، ولتسهيل سرعة نقل التجارة والجنود البريطانيين بين إنجلترا والهند^(٥٨).

ثامنا : عندما تولى اسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) ظهر التنافس بين الدولتين إنجلترا وفرنسا ، وكان يختلف عن سابقيه حيث ظهر طموحه ومشروعاته الكبرى التي كلفته مبالغ ضخمة جعلت النفوذ الأجنبي يتغلغل داخل مصر . واشتدت الأزمة المالية التي أجبرت مصر على بيع حصتها في قناة السويس، واحتارتها إنجلترا حتى تكون شريكًا لفرنسا في إدارة القناة. ومع اشتداد الأزمة المالية، وتشكيل صندوق الدين ولجان التحقيق الدولية حاول اسماعيل إيقاف هذا النفوذ الأجنبي، وتحريك القوى الوطنية المصرية . وكان أن قامت إنجلترا وفرنسا بالضغط على السلطان العثماني حتى عزل اسماعيل عام ١٨٧٩ . وتطورت الأمور بشورة الشعب المصري بزعامة أحمد عرابي، الذي واجه تدخلاً عسكرياً سافراً من إنجلترا التي احتلت مصر عام ١٨٨٢ . وخرجت مصر من الناحية العملية عن سلطة الدولة العثمانية، واستقر الاحتلال نهائياً بالاتفاق الودي بين الدولتين عام ١٩٠٤ بين إنجلترا وفرنسا حيث اطلقت فرنسا يد إنجلترا في مصر مقابل إطلاق يد فرنسا في مراكش، وظلت مصر من الناحية النظرية ولاية عثمانية حتى إعلان المماطلة على مصر في عام ١٩١٤ لتنتهي قصة الصراع الطويل على طرق المواصلات عبر مصر بدخول مصر تحت الاحتلال البريطاني^(٦٠).

رابعا : الآثار التي ترتبت على الصراع حول طرق التجارة البرية :

من هذا العرض للحملة الفرنسية باعتبارها حلقة من حلقات الصراع الدولي على طرق المواصلات بين الشرق والغرب تتضح عدة أمور لها آثارها على المنطقة وعلى طرق المواصلات البرية ومن هذه الآثار :

أولاً : أدى هذا الصراع الدولي على طرق المواصلات البرية إلى محاولة الدولتين إنجلترا

وفرنسا توثيق علاقاتهما بالسلطات الحاكمة في مصر ابتداءً من القرن السادس عشر، خاصة بعد انهيار دولة المماليك وتولي الدولة العثمانية الدفاع عن ديار الإسلام، وإغلاق البحر الأحمر في وجه السفن الأوروبية، وقيام الدولتين بعقد معاهدات مع المحکام الموجودين في مصر خاصة على بك ومحمد أبو الذهب وإبراهيم بك ومراد بك بقصد تسهيل مرور التجارة عبر مصر، رغم أن طريق رأس الرجاء الصالح كان ميسوراً بالنسبة لإنجلترا وهولندا لكنه أطول كثيراً من الطريق البري عبر مصر.

ثانياً : أثبتت الدراسة أن كلاً الدولتين حاولتا إرسال الرحالة والمستكشفين والتجار الذين أكدوا أهمية احتلال مصر باعتبارها مفتاح الشرق، وكانت فرنسا أسبق في هذا المضمار خاصة بعد مسيو دي تيفيو وليبنز وفولنى وماجالون. وأكَّدَ الرحالة ضرورة احتلال مصر حتى تضمن فرنسا السيطرة على الطريق التجاري وضرب إنجلترا في مستعمراتها في الهند.

ثالثاً : عندما أحست إنجلترا بمحاولات فرنسا إغلاق الطرق أمام بريطانيا كان رد الفعل الطبيعي أن تحاول إرسال عدد من التجار والقناصل لوقف هذا المد الفرنسي، فضلاً عن محاولات إنجلترا الاستيلاء على منافذ طرق التجارة ، خاصة الاستيلاء على جبل طارق في مدخل البحر المتوسط وعدن في مدخل البحر الأحمر، وفرض الحماية على المشيخات العربية، سواء في الخليج العربي أو في أطراف الجزيرة العربية هذا كلَّه بالإضافة إلى تكوين الشركات التجارية مثل شركة الهند الشرقية وشركة الليفانات من أجل السيطرة على منافذ التجارة البرية عبر مصر والعالم العربي .

رابعاً : كانت الحملة الفرنسية على مصر سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات الدولية ، خاصة بين إنجلترا وفرنسا، وكان قدوم الحملة صدمة حضارية أصابت المجتمع المصري ولفت انتباذه إلى تخلفه الشديد إبان الحكم العثماني. وكان لابد من محاولة مواكبة التطورات الدولية وإحياء طرق التجارة البرية.

وقد تجلَّى هذا في عصر محمد على الذي وجد تنافساً من الشركات الأجنبية لحفر قناة السويس للسيطرة على طرق التجارة . ولكن محمد على كان حريصاً على استقلال مصر، وقال عبارته المشهورة «لا أريد بسفوراً آخر في مصر» لأنَّه كان يخشى من وقوع مصر تحت سيطرة أي من الدولتين إنجلترا وفرنسا، كذلك ورفض إعطاء امتياز حفر قناة السويس لأى منها، وحافظ على استقلال مصر، مما زاد من غضب إنجلترا التي ظلت تضرر له العداء وحرمته من

كل انتصاراته، وأجبرته في معاهدة لندن على التقوّع داخل مصر حتى لا يؤثّر على طرق المواصلات عبر مصر .

خامساً : أثبتت هذه الدراسة أن الحملة الفرنسية على مصر كانت بداية مرحلة جديدة لفتت الأنظار إلى أهمية موقع مصر الجغرافي الفريد في طرق المواصلات البرية. وكانت بداية محاولات جادة من أجل السيطرة عليها. وإذا قارنا فترة الحملة وما كان بعدها لمجد الفرق شاسعاً بين المرحلتين ، حيث كانت فترة ما قبل الحملة مجرد محاولات من قبل الرحالة والتجار، لكن بعد الحملة كان الطابع السياسي هو السائد والمحرك لكل الأحداث التي تلت الحملة . وكانت الحملة نقطة التحول، وبداية الأطماع الأوروبية في مصر والعالم العربي والأفريقي. ولم تتوقف هذه المحاولات إلا بسيطرة بريطانية على مصر عام ١٨٨٢م ، وانتصار أصحاب الطريق البري والسكك الحديدية على أنصار الطريق البحري وحفر قناة السويس .

هوماوش البحث

- ١- السيد رجب حراز : المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال البريطاني . ٧١، ١٨٨٢-١٥١٧، ص.
- ٢- عمر عبد العزيز عمر : تاريخ الشرق العربي ١٩٩٢-١٥١٦، ٢٢٢، ص.
- ٣- محمد أتيس : الدولة العثمانية والشرق العربي ١٩١٩-١٥١٤، ١٨٨، ص.
- ٤- أحمد زكريا الشلق: معالم التاريخ المصري الحديث والمعاصر، ص ٣٨.
- ٥- السيد رجب حراز : مرجع سابق ، ص ٧٢ .
- ٦- روبيرو سوليه : مصر : ولع فرنسي ، ترجمة لطيف فرج، مكتبة الأسرة ١٩٩٩ ، ص ١٤ .
- ٧- عمر عبد العزيز عمر: مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .
- ٨- السيد رجب حراز : مرجع سابق، ص ٧٣ .

Henry , Lamba: De l'evolution Juridique des Europeens en Egypt, Paris 1896 p. 205. -٩

- ١- السيد رجب حراز : مرجع سابق ، ص ٧٧ .
- ١١- جلال يحيى : المجمل في تاريخ مصر، ص ٥٢ .
- ١٢- عمر عبد العزيز عمر : مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .
- ١٣- روبيرو سوليه : مرجع سابق ، ص ١٦ .
- ١٤- السيد رجب حراز : مرجع سابق ، ص ٧ .
- ١٥- عمر السكندرى وسليم حسن : تاريخ مصر من الفتح العثمانى إلى الوقت الحاضر، القاهرة ١٩١٦ ، ص ١٧ .
- ١٦- عمر عبد العزيز عمر : مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

Deherain , Henry : L'Egypt, Turque p. 202 . -١٧

- ١٨- فاروق عثمان أباظة : عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٩١-١٨٣٩، ٧٣، ص.
- ١٩- روبيرو سوليه : مرجع سابق ، ص ٢٤ .
- ٢٠- جلال يحيى: مرجع سابق ، ص ١٥٣ ، وأيضا عبد الرحيم عبد الرحمن: مرجع سابق ، ص ٢٠١ .
- ٢١- حراز : مرجع سابق ، ص ١٠٠ .
- ٢٢- حلى محروس اسماعيل : مرجع سابق ، ص ٩٦ .

Jean Marir Carre : Voyageurs et Ecrivains Francais en Egypt le Cairo, 1956 , p. 36. -٢٣

- ٢٤- حراز : مرجع سابق ، ص ٧٧ .
- ٢٥- Francais Charles , Roux : les Origins de l'Expedition d'Egypt, paris 1916 , p. 39.
- ٢٦- عمر عبد العزيز عمر: مرجع سابق ، ص ٢٣٠ وأيضا عبد الرحيم عبد الرحمن : النشاط التجارى فى البحر الأحمر فى العصر العثمانى ١٥١٧-١٧٩٨ ضمن كتاب البحر الأحمر فى التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، ص ٢٥٤ .
- ٢٧- حلمى محروس اسماعيل : مرجع سابق ، ص ١٠٠ .
- ٢٨- روبيرو سوليد : مرجع سابق، ص ٣ .
- ٢٩- فاروق أباظة : مرجع سابق ، ص ٧٩ .
- ٣٠- جلال يحيى : مرجع سابق ، ص ١٥٤ .
- ٣١- Henry Laurens : L'Exepdition d'Egypt Paris , 1989 , p. 230 . وأيضا عبد الرحيم عبد الرحمن: تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ص ٢٠٣ .
- ٣٢- حلمى محروس اسماعيل : مرجع سابق ، ص ١٠٠ .
- ٣٣- عمر عبد العزيز عمر : مرجع سابق، ص ٢٢٢ .
- ٣٤- Ghorbal Shafik : The Beginnings of the Egypction Quastion and the Rise of Mahemet Ali 1928 , p. 3 .
- ٣٥- السيد رجب حراز: مرجع سابق، ص ٨٠ .
- ٣٦- عمر عبد العزيز عمر: مرجع سابق ، ص ٢٢٦ .
- ٣٧- نفس المرجع السابق عمر عبد العزيز ص ٢٢٧ .
- ٣٨- فاروق أباظة : مرجع سابق، ص ٥٧ .
- ٣٩- السيد رجب حراز : مرجع سابق ، ص ٨٤ .
- ٤٠- عبد الرحيم عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص ١٩٦ .
- ٤١- محمد أنيس : مرجع سابق ، ص ١٩ .
- ٤٢- السيد رجب حراز : مرجع سابق، ص ٨٩ .
- ٤٣- عمر عبد العزيز : مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .
- ٤٤- السيد رجب حراز : مرجع سابق ، ص ٩٢ .
- ٤٥- محمد أنيس : مرجع سابق، ص ١٩ .